

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

المنشط والمكره، وفي السرّاء والضراء. كتب أمير المؤمنين إلى أهل مصر لمّا ولّى عليهم الأشتر (رحمه الله): «أمّا بعد، فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله، لا ينال أيام الخوف، ولا ينكل عن الأعداء ساعات الرّوع، أشدّ على الفجّار من حريق النار، وهو مالك بن الحارث أخو مّذحج، فاسمعوا إليه وأطيعوا أمره فيما طابق الحقّ، فإنّه سيف من سيوف الله، لا كليل الطّبيعة، ولا نابي الضريبة. فإن أمركم أن تنفروا فانفروا، وإن أمركم أن تقيموا فأقيموا، فإنّه لا يُقْدَم ولا يُجْجَم، ولا يؤخّر ولا يُقدّم إلّا عن أمري» [362]. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «عليك السمع والطاعة في عُسْرٍ ويُسْرٍ، ومَنْ شَطَطَكَ ومَنْ كَرَهَكَ» [363]. وعن عبادة قال: بايعنا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على السمع والطاعة في العُسْر واليُسْر، والمنشط والمكره، على أن لا ننزع الأمر أهله، وعلى أن نقول الحقّ أينما كان، ولا نخاف في الله لومة لائم [364]. تقديم طاعة الله ورسوله وأولياء الأُمور، ورفض طاعة الطاغوت عن الإمام علي بن الحسين (عليه السلام): «فقدّموا أمر الله وطاعته وطاعة من أوجب الله طاعته بين يدي الأُمور كلّها، ولا تقدّموا الأُمور الواردة عليكم من طاعة الطواغيت وفتنة زهرة الدنيا بين يدي أمر الله عزّ وجلّ وطاعته وطاعة أُولي الأمر منكم. واعلموا أنّكم عبيد الله، ونحن معكم، يحكم علينا وعليكم سيّد حاكم غداً، وهو موقفكم ومسائلكم» [365].